



اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط
والتنمية الاقتصادية الأفريقيين
الاجتماع الحادي والأربعون

أديس أبابا (حضوريا وعبر الإنترنت)، ١٥-١٧ آذار/مارس ٢٠٢٣
البند ٦ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*
القضايا النظامية

تقرير عن متابعة القرارات الصادرة عن مؤتمر وزراء المالية والتخطيط
والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

أولا - مقدمة

١ - يتضمن هذا التقرير أبرز ما أحرزته أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من تقدم في تنفيذ القرارات التي اعتمدها مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، في اجتماعه المعقود حضوريا وعبر الإنترنت في داركار يومي ١٦ و١٧ أيار/مايو ٢٠٢٢ أثناء الدورة الرابعة والخمسين للجنة الاقتصادية.

٢ - وقد اعتمد المؤتمر ١٠ قرارات رُفعت إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة لاستعراضها وإقرارها. ويسلط هذا التقرير الضوء على التقدم المحرز في تنفيذ القرارات التي تتطلب اتخاذ اللجنة الاقتصادية إجراءات بشأنها.



ثانيا- التقدم الذي أحرزته اللجنة الاقتصادية

ألف- القرار ٩٨٢ (د-٥٤) - تمويل الانتعاش في أفريقيا وما بعد ذلك

الفقرة ٢

(أ) النص

يهيب باللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تواصل توفير القيادة الفكرية والدعم التقني أثناء مداولات الفريق العامل الرفيع المستوى وأن تعمل كأمانة له.

(ب) التقدم المحرز

قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم لتجديد الفريق العامل الرفيع المستوى المعني بالهيكل المالي العالمي للمساعدة في تلبية الاحتياجات المالية للقارة. ومنذ آذار/مارس ٢٠٢٢، عقد الفريق العامل تسعة اجتماعات، ثلاثة منها حضورية على هامش اجتماع الربيع والاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي في واشنطن العاصمة، في نيسان/أبريل وتشيرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢، على التوالي، ومؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين في داكار في أيار/مايو ٢٠٢٢. وحضر المدير العام لصندوق النقد الدولي اثنين من الاجتماعات عبر الإنترنت للتشاور مع وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين قبل اجتماع وزراء المالية ومحافظي المصارف المركزية لمجموعة العشرين في بالي، إندونيسيا، في عام ٢٠٢٢.

وتفود اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عملية إعداد التقرير الذي يحمل عنوان "مستقبل الهيكل المالي العالمي"، بالتشاور مع وزارات المالية الأفريقية وأعضاء آخرين من الفريق العامل. ويتضمن التقرير اقتراحًا بشأن برنامج عمل جديد لصندوق النقد الدولي للاستجابة بشكل أفضل للتحديات التي تواجهها أفريقيا في الهيكل المالي العالمي الحالي.

الفقرة ٣

(أ) النص

يدعو أيضا اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى تأييد تمديد مبادرة تعليق سداد خدمة الدين لمدة سنتين آخرين مع إعادة جدولتها في نهاية هاتين السنتين إلى فترة إضافية مدتها خمس سنوات للدول الراغبة.

(ب) التقدم المحرز

في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢، عرضت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على الدول الأعضاء استنتاجات ونتائج مشروع أبحاث الديون عن حالة الديون الأفريقية وعوائد السندات، وكذلك النتائج المستخلصة من البحث المتعلق بحقوق السحب الخاصة وإنشاء صندوق السيولة والاستدامة. وتم توفير منصة للدول الأعضاء لتبادل المعلومات عن التحديات والحلول فيما يتعلق بإدارة الديون، في سياق جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) والأزمة بين روسيا الاتحادية وأوكرانيا، وتبادل المعارف في هذا الصدد.

الفقرة ٥

(أ) النص

يحث البلدان والشركاء الإنمائيين والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية على الترحيب بمرفق السيولة والاستدامة المنشأ حديثاً وتقديم الدعم له في مجالي التمويل والدعوة.

(ب) التقدم المحرز

دعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع المصرف الأفريقي للتصدير والاستيراد، مرفق السيولة والاستدامة في إبرام اتفاق إعادة الشراء الافتتاحي مع "سي تي بنك" بسلة متنوعة من سندات اليورو السيادية، بما في ذلك السندات الصادرة عن أنغولا وكينيا ومصر.

الفقرة ٦

(أ) النص

يدعو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى تيسير تشغيل مرفق السيولة والاستدامة، لا سيما عن طريق تعبئة الموارد المالية من البلدان الداعمة والشركاء الإنمائيين والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، فضلاً عن استكشاف فرص الحصول على الدعم من خلال قيام صندوق النقد الدولي بإصدار جديدٍ لحقوق السحب الخاصة.

(ب) التقدم المحرز

قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم لتشغيل المرفق، وذلك من خلال إبرام أول صفقة له بقيمة ١٠٠ مليون دولار، في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢، تغطي سندات اليورو السيادية الصادرة عن أنغولا وكينيا ومصر. وساهمت اللجنة كذلك في إطلاق مبادرة ائتلاف الديون التي

يمكن تحملها في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ بصياغة المذكرة المفاهيمية والإعلان الخاصين بالمبادرة.

الفقرة ٧

(أ) النص

يدعو أيضا اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى مواصلة مناصرتها لإصلاح الهيكل المالي الدولي للسماح للبلدان الأفريقية، بما في ذلك البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى، بالحصول على الموارد بسهولة أكبر وبتكلفة أقل من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والإقليمية.

(ب) التقدم المحرز

في أيار/مايو ٢٠٢٢، دعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا اجتماعا لوزراء المالية عُقد للتوصل إلى موقف أفريقي مشترك بشأن إصلاح الهيكل المالي والإئتماني الدولي قبل الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ودعا الوزراء إلى تمويل لخطة التنمية المستدامة في أفريقيا يكون أكبر وأكثر ملاءمةً ويمكن التنبؤ به، ويعالج قضايا الديون المتكررة، ويستشعر نقاط الضعف المحددة المتعلقة بالتمويل في البلدان الأفريقية، ويبيّن القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات، مثل كوفيد-١٩ والحرب في أوكرانيا.

الفقرة ٨

(أ) النص

يطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تقدم المساعدة التقنية الفنية وخدمات بناء القدرات إلى البلدان الراغبة والمؤهلة للمشاركة في مبادرة مرفق السيولة والاستدامة.

(ب) التقدم المحرز

في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، خلال النسخة الثانية من منتدى مصر للتعاون الدولي واجتماع وزراء المالية والاقتصاد والبيئة الأفريقيين، دعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدول الأعضاء في حوارها مع وكالات التصنيف لتعزيز فهم المنهجيات والمتطلبات والاعتبارات، بما في ذلك المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، في عملية تصنيف سيادية، وكذلك مع أمانة المرفق لفهم آلية اتفاق إعادة الشراء ودورها في توسيع هامش المناورة المالي للدول الأعضاء في السوق الثانوية.

الفقرة ٩

(أ) النص

يطلب أيضا إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مساعدة البلدان وتسهيل إصدارها للسندات الخضراء والزرقاء المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة لتحفيز الاستثمار في إجراءات التكيف مع تغير المناخ والحفاظ على الموارد الطبيعية، من خلال الاستفادة من مرفق السيولة والاستدامة عند تشغيله.

(ب) التقدم المحرز

دعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مجموعة البنك الدولي، بناء القدرات بين واضعي السياسات والمسؤولين الحكوميين وممثلي المصارف المركزية من ٢٤ دولة عضوا بشأن إصدار سندات خضراء وزرقاء ومرتبطة بأهداف التنمية المستدامة في أفريقيا. ونُظمت حلقتنا عمل في أيار/مايو وتموز/يوليه ٢٠٢٢ تضمنتا عرضا عن آلية المرفق، وكانتا تهدفان إلى إذكاء الوعي وتعزيز فهم الآلية بين الدول الأعضاء.

الفقرة ١٠

(أ) النص

يدعو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى الدعوة وحشد الدعم لإعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة للبلدان الأكثر احتياجا لكي تتمكن من التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، بما في ذلك إعادة إقراض حقوق السحب الخاصة لمصارف التنمية الإقليمية لدعم أولويات تمويل التنمية في أفريقيا، من أجل البناء إلى الأمام بشكل أفضل وتحقيق التنمية الخضراء والمستدامة على النحو المتوخى في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: "أفريقيا التي نصبو إليها".

(ب) التقدم المحرز

قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم لوضع دليل عن استخدام حقوق السحب الخاصة من شأنه أن يساعد واضعي السياسات على فهم العناصر الأساسية لهذه الحقوق، ويدعم اتخاذ قرارات مستنيرة فيما يتعلق باستخدامها، واعتماد موقف مشترك بشأن كيفية إعادة تدويرها من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية، بغية زيادة الاستثمار والسيولة في أفريقيا.

الفقرة ١١

(أ) النص

يطلب من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إنشاء وكالة تصنيف ائتماني أفريقية بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي.

(ب) التقدم المحرز

أعدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استعراضا تحليليا لمشهد الديون الأفريقية ومحددات أسعار الفائدة على قسائم السندات السيادية، وهو ما سيساهم في العمل الذي بدأت مفوضية الاتحاد الأفريقي، من خلال الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران بشأن إنشاء وكالة تصنيف ائتماني أفريقية بوصفها كيانا مستقلا يقدم تقييمات بديلة ومكتملة للتصنيف.

الفقرة ١٢

(أ) النص

يهيب بجميع البلدان أن تستخدم منصة التبادل التجاري الأفريقي استخداما فعالا لأغراض الاتجار ضمن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

(ب) التقدم المحرز

بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢، تم ضم ٢٠٤ موردين للبن والقمح والذرة، وغيرها من المواد الغذائية، والأسمدة و مواد البناء إلى منصة التبادل التجاري الأفريقي. ومن بين هؤلاء، هناك ١٠٤ موردين أفريقيين، منهم ١٥ موردا للأسمدة.

باء- القرار ٩٨٣ (د-٥٤) أهمية التحول الرقمي لفتح آفاق جديدة

الفقرة ١

(أ) النص

يطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المضي في دعم تطوير القدرات في مجال الهوية الرقمية في جميع أنحاء القارة الأفريقية كوسيلة لتعزيز التنمية المستدامة الشاملة، وتجاوز الطابع غير الرسمي للاقتصادات الأفريقية، وتحسين تعبئة الموارد المحلية، والتعجيل بتشغيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

(ب) التقديم المُحرز

قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم لإثيوبيا ونيجيريا في مواءمة استراتيجياتهما الوطنية للتحويل الرقمي مع مبادئ إطار الهوية الرقمية. والدولتان العضوان تعملان على تنفيذ برامجهما الوطنية للهوية الرقمية وتطوير حالات الاستخدام، استنادا إلى مبادئ الإطار وبدعم تقني من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

الفقرة ٢

(أ) النص

يطلب أيضا إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تواصل تمسكها بالمبادرات التي تعزز مشاركة النساء والفتيات في استراتيجيات التحويل الرقمي.

(ب) التقديم المُحرز

من خلال مخيم تعليم البرمجة "الفتيات الأفريقيات المتصلات" الذي عقد حضوريا وعبر الإنترنت، دعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تنمية المهارات التقنية والشخصية لنحو ٢٥ ألف فتاة وشابة تتراوح أعمارهن بين ١٢ و ٢٥ عاما في جميع أنحاء القارة، ما سيُعدهن للثورة الصناعية الرابعة ويجعلهن منخرطات انخراطا كاملا في الاقتصاد الرقمي الأفريقي.

وتشمل المساهمات الأخرى العمل الذي تم مع "نساء أفريقيات رائدات أعمال تكنولوجية"، وهي منظمة تمنح الأولوية للتركيز الشامل على التقنيات الرقمية، بما في ذلك الفوائد الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق قدر أكبر من المساواة والجهود المتسقة لتضييق فجوة المهارات الرقمية.

الفقرة ٣

(أ) النص

يحث اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والشركاء الآخرين، على دعم تنفيذ "إعلان لومي" بشأن الأمن السيبراني ومكافحة جرائم الفضاء الإلكتروني.

(ب) التقدم المحرز

في آب/أغسطس ٢٠٢٢، وقعت حكومة توغو واللجنة الاقتصادية لأفريقيا مذكرة تفاهم للتعاون على إنشاء المركز الأفريقي للتنسيق والبحث في مجال الأمن السيبراني، الذي سيدعم البلدان الأفريقية في تنفيذ "إعلان لومي".

الفقرة ٤

(أ) النص

يطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعزز أنشطتها في مجال الاستفادة من التكنولوجيات الرقمية والابتكار لتمكين الدول الأعضاء من استكشاف مجالات جديدة لاقتصاد البيانات من أجل زيادة فرص التجارة والتنمية وتسخير فوائد الرقمنة لأغراض انتعاش اقتصاداتها واستقرارها.

(ب) التقدم المحرز

قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم لوضع نهج واستراتيجية قاريين بشأن الذكاء الاصطناعي لتمكين البلدان الأفريقية من إطلاق العنان للإمكانيات الهائلة لتلك التكنولوجيات وتسخيرها بفعالية لحماية المصالح الوطنية والدفع بتطوير اقتصادات ومجتمعات شاملة للجميع ومعاصرة. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا خارطة طريق أفريقية للذكاء الاصطناعي.

الفقرة ٥

(أ) النص

يدعو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والشركاء الآخرين، إلى دعم الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في استنباط آليات ابتكارية إضافية لتمويل وتنفيذ استراتيجيات التحول الرقمي.

(ب) التقدم المحرز

تقدم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم لإثيوبيا وبوتسوانا ورواندا وغينيا ونيجيريا لتحقيق التحول الرقمي وضمان الكفاءة في تقديم الخدمات. وقدمت اللجنة الدعم لوضع إطار الاتحاد

الأفريقي لسياسة البيانات الذي أقره رؤساء الدول في شباط/فبراير ٢٠٢٢ ويوفر إطارا قاريا لإدارة البيانات.

الفقرة ٦

(أ) النص

يدعو كذلك اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى تسريع الجهود الرامية إلى دعم تنمية التجارة الرقمية في القارة الأفريقية من أجل تسريع تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

(ب) التقدم المحرز

قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم لبناء قدرات الدول الأعضاء في مجال التكامل التنظيمي للتجارة الرقمية وفي جمع البيانات لتقييم مدى استعداد البلدان الأفريقية للاستفادة من التجارة الرقمية والتجارة الإلكترونية، لا سيما في سياق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ونتيجة لذلك، تم وضع ١٧ مجموعة بيانات وطنية تتعلق بالقيود التجارية للخدمات الرقمية وبتكامل التجارة الرقمية وإعداد ١٧ موجزا قُطريا لإثيوبيا، وإسواتيني، وبوتسوانا، وبوروندي، وتوغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، والسنغال، وسيراليون، وغامبيا، والكونغو، وليبيريا، وليسوتو، ومدغشقر، ومصر، وموزامبيق، وناميبيا.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢، أطلقت اللجنة ومعهد جامعة الأمم المتحدة للموارد الطبيعية في أفريقيا، على هامش الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بوابة رقمية تسمى "جاستيس" (JUSTIS) لدعم انتقال القطاع غير الرسمي إلى طاقة أنظف.

جيم-القرار ٩٨٤ (د-٥٤) دور الشراكات من أجل تصنيع اللقاحات في أفريقيا في تحسين النتائج الصحية في أفريقيا

الفقرة ١

(أ) النص

يهيب باللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والمنظمات الأفريقية القارية الأخرى، والجهات الفاعلة الرئيسية في مجال الصحة العالمية، والشركاء الإنمائيين، والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية، والقطاع الخاص، حشد التمويل لتحقيق هدف الشراكات من أجل تصنيع اللقاحات في أفريقيا المتمثل

في ضمان الحصول دون انقطاع على لقاحات عالية الجودة وميسورة التكلفة في أفريقيا وذلك بتلبية ٦٠ في المائة من طلب القارة على اللقاحات من طريق الإنتاج المحلي بحلول عام ٢٠٤٠.

(ب) التقدم المحرز

وَضعت ”الشراكات من أجل تصنيع اللقاحات الأفريقية“ النسخة الأولى لاستراتيجية قارية وإطار عمل سيوجهان المبادرات الأفريقية لتوسيع نطاق تصنيع اللقاحات في القارة. وفي شباط/فبراير ٢٠٢٢، وجّه المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي، في المقرر ١١٤٧ (د-٤٠)، مفوضية الاتحاد الأفريقي للتعجيل بتنفيذ برامج ”الشراكات من أجل تصنيع اللقاحات الأفريقية“ بطريقة تعاونية.

الفقرة ٢

(أ) النص

يطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعمل مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، والمراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها، وفرقة العمل الأفريقية المعنية باقتناء اللقاحات، لوضع قانون نموذجي للاتحاد الأفريقي بشأن المشتريات المجمعّة، على أمل اعتماده، بغية تعزيز الاتساق بشأن آليات تجميع الموارد وإرساء جو من الثقة بإزاء الطلب على اللقاحات المنتجة في أفريقيا.

(ب) التقدم المحرز

لا يوجد تحيين.

الفقرة ٣

(أ) النص

يحث اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على دعم الدول الأعضاء فيها في تحديد وتأمين وتطوير العناصر اللازمة لإحداث قطاع مجدّ تجاريا ومستدام ماليا لتصنيع اللقاحات في أفريقيا والمتمثلة في القوى العاملة والملكية الفكرية والدراية الصناعية والتكنولوجية والتمويل.

(ب) التقدم المحرز

لا يوجد تحيين.

دال - القرار ٩٨٦ (د - ٥٤): البيانات والإحصاءات

الفقرة ١

(أ) النص

يهيب بالدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تواصل دعم العمل الجاري على تحوّل وتحديث الإحصاءات الرسمية الذي تضطلع به المجموعة الأفريقية التي أنشأتها اللجنة الإحصائية الأفريقية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا وتضم رؤساء المكاتب الإحصائية الوطنية في أفريقيا، وأن تعتمد وتنفذ خارطة طريق لإحداث تحوّل في النظام الإحصائي الوطني وتحديثه.

(ب) التقدم المحرز

دعمت أمانة المجموعة الأفريقية الأفرقة التقنية في تقييم النظم الإحصائية الوطنية في أفريقيا في مجال رقمنة وإدماج المبادرات القائمة على علوم البيانات، وفي منهجية الاستقصاء، وفي تنسيق النظام الإحصائي الوطني والتشريعات الإحصائية، بما في ذلك نظم البيانات الإدارية وغيرها من المصادر. وقدمت الأمانة الدعم كذلك لوضع خارطة طريق لإحداث التحول في الإحصاءات الرسمية في أفريقيا وتحديثها.

وبالتعاون مع مكتب الإحصاءات الوطنية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم لبناء قدرات كبار مديري المكاتب الإحصائية الوطنية في إثيوبيا وبوتسوانا وغامبيا وليسوتو ومصر لتزوّدهم بالمهارات اللازمة لقيادة مؤسساتهم. وتقوم اللجنة أيضا بمساعدة الدول الأعضاء في تحديث أطرها القانونية الإحصائية الوطنية لبناء نظم إحصائية مرنة وقادرة على التكيف.

الفقرة ٢

(أ) النص

يدعو المنظمات القارية الأفريقية والشركاء إلى توجيه وتنسيق دعمهم نحو تحديث النظم الإحصائية الوطنية.

(ب) التقدم المحرز

في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢، استضافت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدورة الثامنة للجنة الإقليمية لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية العالمية للأمم المتحدة لأفريقيا، وهو ما أدى إلى

إنشاء فريق عامل معني بتكامل الجغرافيا والإحصاءات، يهدف إلى تحديث النظم الإحصائية الوطنية.

وعقدت اللجنة المنتدى العاشر المعني بالتنمية الإحصائية الأفريقية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢ بهدف إنشاء شبكات وتعزيزها بين البلدان والشركاء والمؤسسات التي تدعم بناء القدرات الإحصائية للاستفادة من الفرص الحالية للتعجيل بتحويل النظم الإحصائية الوطنية وتحديثها.

الفقرة ٣

(أ) النص

يحث الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تكريس موارد مالية كافية لبناء نظم إحصائية حديثة تستجيب على نحو كاف للاحتياجات من الإحصاءات والبيانات الرسمية لأغراض التخطيط واتخاذ القرارات.

(ب) التقدم المحرز

خلال الدورة السادسة عشرة للجنة المديرين العامين لمكاتب الإحصاء الوطنية التي عقدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢، دعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى تخصيص الموارد المالية الكافية لبناء أنظمة إحصائية حديثة.

الفقرة ٥

(أ) النص

يدعو الحكومات وكيانات منظومة الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين إلى تقديم الدعم المالي والمادي والتقني للدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التي لم تجر بعد تعدادا في جولة عام ٢٠٢٠ لتمكينها من إجراء تعدادات قبل نهاية جولة عام ٢٠٢٠ في عام ٢٠٢٤ ودعم تنفيذ التعدادات القائمة بالكامل على التكنولوجيا في أفريقيا خلال جولة عام ٢٠٣٠ (٢٠٢٥-٢٠٣٤).

(ب) التقدم المحرز

تعكف اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على طرح أدوات تكنولوجيا المعلومات التي تم تطويرها داخليا، بما في ذلك لوحة متابعة للرصد الميداني للتعداد، ونظام للدعم الميداني للتعداد وتتبع

القضايا، وأداة للتزويد بالأجهزة اللوحية، ومستودع للأسئلة الإلكترونية للتعداد لدعم إجراء التعداد الرقمي في أفريقيا.

وقدمت اللجنة الدعم التقني لعدة دول أعضاء للمساعدة في تخطيط وإجراء التعدادات خلال جولة عام ٢٠٢٠، بما في ذلك بناء قدرات الإحصائيين الوطنيين في مجال نشر نتائج التعداد من أجل توسيع نطاق استخدام تلك النتائج وإمكانية الوصول إليها وتأثيرها.

وبالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الإحصاءات الوطنية في المملكة المتحدة، أوفدت اللجنة بعثات إلى ١٣ بلدا أفريقيا، هي توغو وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا ورواندا وزامبيا وزمبابوي وسيشيل وسيراليون وغانا وكينيا وموريشيوس وناميبيا ونيجيريا، لتقييم مدى استعدادها لإجراء التعداد الوطني للسكان وتقديم المساعدة التقنية، بما في ذلك توفير أجهزة لوحية لجمع البيانات.

الفقرة ٦

(أ) النص

يطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تواصل، في سياق العمل مع الشركاء الإقليميين الرئيسيين الآخرين مثل مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي، تقديم الدعم للدول الأعضاء في المفوضية في مجال تعزيز قدرة نظمها الإحصائية والبيانية.

(ب) التقدم المحرز

قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مصرف التنمية الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي، الدعم لصياغة استراتيجيات وطنية لتطوير الإحصاءات في ٢٠ بلدا، هي إثيوبيا، أوغندا، بوروندي، توغو، جمهورية تنزانيا المتحدة، زامبيا، زمبابوي، السنغال، سيراليون، سيشيل، غابون، غامبيا، غينيا الاستوائية، الكونغو، ليسوتو، مدغشقر، مصر، موزامبيق، ناميبيا، النيجر.

وقدمت اللجنة الدعم للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في وضع "الاستراتيجية الإقليمية لتطوير الإحصاءات، ٢٠٢١-٢٠٢٥". وإلى جانب الاستراتيجية، وضعت الأفرقة العاملة التقنية التابعة للجنة الإحصائية التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية مؤشرات رئيسية ذات أولوية خاصة بالهجرة، وأعدت الطبعة الأولى من تقرير إحصاءات الهجرة، ووضعت واعتمدت مشاريع أطر بشأن سياسة تبادل البيانات وتقييم نوعية البيانات.

الفقرة ٧

(أ) النص

يطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا العمل مع البلدان والشركاء الإنمائيين من أجل تعبئة موارد خاصة لمساعدة الدول الأعضاء في اللجنة التي تواجه صعوبات مالية في مجال تطوير نظمها الإحصائية والبيانية.

(ب) التقدم المحرز

حشدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حوالي مليوني يورو من الاتحاد الأوروبي من خلال المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي لدعم رصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والإحصاءات في أفريقيا من عام ٢٠٢١ إلى عام ٢٠٢٣. ويغطي البرنامج ثلاثة مجالات، هي البيانات الإدارية، ولوحة متابعة أهداف التنمية المستدامة، وعمليات تكامل البيانات الجغرافية المكانية والإحصائية.

هاء- القرار ٩٨٧ (د-٥٤) الدعم الذي تقدمه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لأقل البلدان نموًا في سياق مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموًا

الفقرة ١

(أ) النص

يطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تقدم تقريراً عن التقدم الذي أحرزته أقل البلدان الأفريقية نموًا في تنفيذ برنامج عمل الدوحة.

(ب) التقدم المحرز

شرعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في صياغة تقرير أولي عن تنفيذ المجالات ذات الأولوية في برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموًا، الذي يركز على العناصر الرئيسية لبرنامج العمل ويوفر خطوط أساس لتتبع الأداء على أساسه.

الفقرة ٢

(أ) النص

يطلب أيضا إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تحشد جميع الأدوات والموارد المناسبة لدعم الاستناد إلى الأدلة في التخطيط ووضع سياسات الاقتصاد الكلي وإدارة الديون في أقل البلدان الأفريقية نموًا.

(ب) التقدم المحرز

طرحت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مجموعة من الأدوات والموارد، بما في ذلك نموذج للاقتصاد الكلي ومجموعة أدوات للتخطيط والإبلاغ المتكاملة لدعم التخطيط القائم على الأدلة، ووضع سياسات الاقتصاد الكلي، وإدارة الديون. ودعت مجموعة الأدوات عملية مواءمة خطط التنمية الوطنية في بوتسوانا، وبوركينا فاسو، وزامبيا، وسيشيل، وغانا، ومصر، وملاوي مع الخططتين الإنمائيين القارية والعالمية، خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ”أفريقيا التي نصبو إليها“، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، على التوالي.

الفقرة ٣

(أ) النص

يطلب كذلك إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تواصل، بالتعاون مع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، دعمها لأقل البلدان نمواً في تنفيذ ورصد خطة عمل أديس أبابا المنبثقة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وذلك بالتنسيق مع مختلف كيانات الأمم المتحدة، وإذكاء الوعي العالمي، وتعبئة الدعم والموارد على الصعيد الدولي لصالح أقل البلدان نمواً، وبناء شراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، والتواصل مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك عن طريق إقامة شراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، لتعزيز الدعم المقدم لهذه البلدان.

(ب) التقدم المحرز

تقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتنسيق عمل فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية برفع أقل البلدان نمواً من قائمة البلدان النامية وانتقالها المرن، وذلك بشأن تنفيذ ستة خطوط لتقديم الخدمات للبلدان المؤهلة للرفع من القائمة. وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي، تقوم اللجنة بتتبع التقدم الذي أحرزته أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية نحو تنفيذ خطة عمل أديس أبابا للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية وخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ وتقديم تقارير عن ذلك.

واو- القرار ٩٨٨ (د-٥٤) النهوض بالاستثمار في قطاع النقل لتحقيق الاستفادة القصوى من منافع منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

الفقرة ٢

(أ) النص

يطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تنشر نتائج الدراسة على نطاق واسع وأن تطلع بمزيد من الدراسات في هذا الصدد، إذا لزم الأمر.

(ب) التقدم المحرز

في أيار/مايو ٢٠٢٢ نشرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقريرا بعنوان "انعكاسات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على الطلب على الهياكل الأساسية والخدمات في مجال النقل". ويتضمن التقرير تحليلا لآثار المنطقة على تدفقات التجارة في أفريقيا، ويتضمن تقييما للكيفية التي يمكن بها للموقعين على الاتفاق المؤسس للمنطقة أن يجنوا فوائدها بالكامل من خلال التخطيط المتكامل للتجارة والنقل.

الفقرة ٣

(أ) النص

يهيب باللجنة الاقتصادية لأفريقيا مواصلة دعم دولها الأعضاء في تنفيذ برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا واتفاق السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي.

(ب) التقدم المحرز

دعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المشاورات التي جرت في شباط/فبراير بين المسؤولين الفنيين في جنوب السودان والمدير العام لمشروع ممر النقل بين ميناء لامو وجنوب السودان وإثيوبيا وغيرهم من المسؤولين رفيعي المستوى بشأن كيفية حشد الدعم بسرعة لتنفيذ المشروع في جنوب السودان في شباط/فبراير ٢٠٢٢. وبالإضافة إلى ذلك، عُقدت حلقة نقاش في آذار/مارس ٢٠٢٢ عن الإمكانيات الاستثمارية للمشروع لإنشاء "جسر بري" من لامو في كينيا إلى دوالا في الكاميرون.

الفقرة ٤

(أ) النص

يطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع الشركاء الرئيسيين، بما في ذلك مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي، أن تدعم الدول الأعضاء فيها في تعبئة الموارد المالية لتحسين روابط النقل ذات الأهمية الحيوية لتنفيذ اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وللاستثمار في معدات النقل اللازمة لاستيعاب حجم المبادلات التجارية المتزايد نتيجة لإعمال اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

(ب) التقدم المحرز

في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، قادت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عملية إنشاء مجلس أعمال النقل في ميناء لامو - جنوب السودان - إثيوبيا لتيسير مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ مشروع الممر. وسيكون مجلس الأعمال ذراع الدعوة الرئيسي ومنصة لتعاون القطاع الخاص ومشاركته.

زاي- القرار ٩٨٩ (د-٥٤) إصدار شهادات الكربون

الفقرة ١

(أ) النص

يدعو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى تقديم الدعم التقني والاستشاري للدول الأعضاء فيها المهمة بتنفيذ عمليات إصدار شهادات الكربون واعتمادها من حيث توفير سبل الوصول إلى أسواق أرصدة الكربون واللجان الإقليمية للمناخ، مثل لجنة المناخ لحوض نهر الكونغو.

(ب) التقدم المحرز

اشتركت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ولجنة المناخ لحوض نهر الكونغو في وضع بروتوكول منسق ومجموعات أدوات لمساعدة مطوري المشاريع في الرصد المتسق لخفض انبعاثات الكربون والتحقق منه والإبلاغ عنه، ولدعم الدول الـ ١٦ الأعضاء في لجنة المناخ في إنشاء سوق كربون عالية السلامة. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت اللجنة سجلا رقميا إقليميا للكربون لتلك الدول الست عشرة.

الفقرة ٢

(أ) النص

يطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تواصل تقديم الدعم لبناء قدرات الدول الأعضاء المهمة واللجان الإقليمية المعنية بالمناخ، مثل لجنة المناخ لحوض نهر الكونغو، في مجال حصر عمليات خفض انبعاثات غازات الدفيئة والإبلاغ عنها.

(ب) التقدم المحرز

قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بوضع واعتماد مواد تدريبية بشأن تطوير سوق الكربون، بما في ذلك تصميم السياسات وتنفيذها، وبشأن التحقق من الكربون وإصدار الشهادات لكبار المسؤولين الحكوميين الأفريقيين، بمن فيهم مسؤولون من لجنة المناخ لحوض الكونغو، ولجنة المناخ لمنطقة الساحل، ولجنة المناخ للدول الجزرية الصغيرة النامية.

وفي آب/أغسطس ٢٠٢٢، قادت اللجنة اجتماعا لفريق خبراء في أديس أبابا مكنّ جهات اتصال الدول الأعضاء في الصندوق الأزرق لحوض الكونغو التابع للجنة المناخ لحوض الكونغو من المشاركة في التعلم من الأقران مع خبراء من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومجموعة البنك الدولي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومؤسسات من الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان أفريقية عديدة بشأن تطوير مشاريع خفض انبعاثات الكربون وتعويضه وإصدار شهادات الكربون.

الفقرة ٣

(أ) النص

يدعو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى تقديم الدعم التقني والاستشاري إلى الدول الأعضاء المهمة فيما يتعلق بتقييم إمكانات احتجاز الكربون لأصولها الطبيعية.

(ب) التقدم المحرز

هناك دراسة توشك على الانتهاء تتعلق بوضع خرائط لعمليات إصدار شهادات الكربون والغابات والنمذجة والفوائد ذات الصلة التي تعود على الشركات والمستثمرين والمجتمعات المحلية. وستوجه نتائج الدراسة عملية بناء القدرات التي تقوم بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن تطوير سوق إصدار شهادات الكربون للجنة المناخ لحوض الكونغو، ولجنة المناخ لمنطقة الساحل، ولجنة المناخ للدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان التي تحتاج إلى الدعم.

الفقرة ٤

(أ) النص

يدعو أيضا اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى إقامة شراكة مع مصارف التنمية الإقليمية لوضع استراتيجية لتعبئة الموارد المالية، استنادا إلى الفرصة التي يتيحها إصدار أرصدة الكربون.

(ب) التقدم المحرز

تم إعداد تقييم لمشاريع خفض انبعاثات الكربون ذات الإمكانيات السوقية العالية للدول الأعضاء الـ ١٦ في لجنة المناخ لحوض الكونغو والدول الساحلية في غرب المحيط الهندي وشمال غرب أفريقيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢. وستقدم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع المصرف الأفريقي للتصدير والاستيراد وشركاء آخرين، المشاريع المحددة للمستثمرين في منتدى للأعمال سيعقد في أديس أبابا في شباط/فبراير ٢٠٢٣.

حاء- القرار ٩٩٠ (د-٥٤) كبح التدفقات المالية غير المشروعة واسترداد الأصول المفقودة

الفقرة ٢

(أ) النص

يهيب بالمجتمع الدولي اتخاذ الإجراءات المناسبة على الصُّعد الوطنية والإقليمية والعالمية لكفالة التعامل مع التدفقات المالية غير المشروعة بوصفها تحديًا يواجه المنظومة بأسرها على الصعيد العالمي، وكفالة اعتماد المجتمع الدولي آلية للتنسيق العالمي من أجل رصد التدفقات المالية غير المشروعة رصدًا ممنهجيًا.

(ب) التقدم المحرز

طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في قرارها ٧٦/١٩٦، إلى الأمين العام أن يقدم لأول مرة تقريرًا عن المبادرات العالمية والإقليمية لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة. وقد شكّل عملان من أعمال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجال السياسات العامة راغدين لتقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة بعنوان "التنسيق والتعاون الدوليان لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة" (A/77/304) المؤرخ آب/أغسطس ٢٠٢٢.

وأفاد الأمين العام في تقريره أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، إلى جانب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، القيمان على المؤشر ١٦-٤ - ١ من أهداف التنمية المستدامة بشأن التدفقات المالية غير المشروعة، أجرت في ١٢ دولة أفريقية تجارب للمنهجيات المتفق عليها عالمياً لقياس التدفقات المالية غير المشروعة المتعلقة بالتجاوزات الضريبية. وأشار الأمين العام إلى القيادة السياسية الآخذة في البروز في أفريقيا وهو ما تجلّى في الدعوة التي وجهتها لجنة الخبراء، خلال مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين المعقود في أيار/مايو ٢٠٢٢، إلى الأمم المتحدة للشروع في مفاوضات، تحت رعايتها، بشأن اتفاقية دولية تتعلق بالمسائل الضريبية.

الفقرة ٣

(أ) النص

يطلب إلى أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعمل مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، والمؤسسة الأفريقية لبناء القدرات، والمنتدى الأفريقي لمديري الضرائب، وغيرهم من الشركاء الإنمائيين، بغية بناء قدرات الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمؤسسات الأفريقية، لا سيما في مجالات السياسات والإدارة الضريبية، والتعاون الضريبي الدولي، ومكافحة غسل الأموال، ومنع الفساد وما يتصل بذلك من تدابير الإنفاذ، واسترداد الأصول وإعادةها إلى أصحابها، وإدارة الموارد الطبيعية.

(ب) التقدم المحرز

دعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بناء القدرات في مجال تنفيذ طوابع الضريبة الانتقائية وتحسين التنظيم الضريبي في أربعة بلدان، هي إثيوبيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة والسودان. وبوجه خاص، قامت اللجنة بتنظيم جولة دراسية إلى هيئة الإيرادات في موزامبيق لممثلين من وزارتي المالية والإيرادات الإثيوبية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢ لتيسير تبادل المعارف.

الفقرة ٤

(أ) النص

يطلب من أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والشركاء الإنمائيين صياغة خطة لبناء القدرات في المجالات الضريبية المذكورة أعلاه، سٌعرض على الوزراء للنظر فيها أثناء اجتماع أفُتُرح أن يلتزم عبر الإنترنت في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢.

(ب) التقدم المحرز

لا يوجد تمييز.

الفقرة ٥

(أ) النص

يهيب بأمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وسائر الشركاء الآخرين العمل على بناء قدرات البلدان الأفريقية على معالجة الثغرات المرصودة في البنية المؤسسية، بغية تطوير قدرتها على تتبع المستجندات بشأن التدفقات المالية غير المشروعة وقياسها والإبلاغ عنها في إطار المؤشر ٤-١٦ من أهداف التنمية المستدامة، ووضع تدابير لكبح التدفقات المالية غير المشروعة.

(ب) التقدم المحرز

قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدعم التقني لتعزيز الهيكل المؤسسي للتصدي للتدفقات المالية غير المشروعة في ١٢ بلدا نموذجيا، هي أنغولا وبنن وبوركينا فاسو وجنوب أفريقيا وزامبيا والسنغال وغابون وغانا ومصر وموزامبيق وناميبيا ونيجيريا. ونتيجة لذلك، وُضعت تقديرات إحصائية أولية للتدفقات المالية غير المشروعة وأنشئت هياكل مشتركة بين المؤسسات لمعالجة هذه التدفقات.

الفقرة ٦

(أ) النص

يناشد الأمم المتحدة الشروع في مفاوضات برعايتها بشأن اتفاقية دولية تُعنى بالمسائل الضريبية، تشارك فيها جميع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين، بهدف وضع حدٍ لتآكل الوعاء الضريبي، وتحويل الأرباح، والتهرب الضريبي، لا سيما ضريبة الأرباح الرأسمالية، وغير ذلك من التجاوزات الضريبية.

(ب) التقدم المحرز

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢، اعتمدت اللجنة الثانية التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع قرار بشأن تعزيز التعاون الضريبي الدولي الشامل والفعال في الأمم المتحدة، قدمته نيجيريا نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الدول الأفريقية.^(١) وفي

(١) A/C.2/77/L.11/Rev.1.

٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢، وبناءً على توصية اللجنة الثانية، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٢٤٤/٧٧ الذي قررت فيه بدء المناقشات بشأن إمكانية وضع إطار أو صك دولي للتعاون الضريبي. وبالتالي، ستكون الدول الأعضاء قادرة بدء مناقشات حكومية دولية بشأن الإصلاحات الطموحة لهيكل الحوكمة العالمية للحد من إساءة استخدام الضرائب العالمية من قبل الشركات متعددة الجنسيات.

طاء- القرار ٩٩١ (د-٥٤) برنامج إدارة الثقافة والتراث

الفقرة ١

(أ) النص

يدعو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى مواصلة دعم برنامج إدارة التراث بهدف المساهمة في المبادرات القارية التي تعزز الصناعات الثقافية والإبداعية بوصفها دعامة للتنمية المستدامة، وحث الدول الأعضاء على تقديم الدعم التقني والمالي لتنفيذ البرنامج.

(ب) التقدم المحرز

دعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بناء القدرات في مجال إدارة التراث لـ ١١٤ موظفا في مجال التراث من ثلاث دول أعضاء، وقدمت منحة دراسية لـ ٢٠ خبيرا في التراث من ثماني دول أعضاء لحضور حلقة دراسية للقيادة التنفيذية ولـ ١٧ خبيرا في التراث لحضور حلقة دراسية في الأدوات الرقمية لإدارة التراث الثقافي وإشراك المجتمعات المحلية في إدارة التراث الثقافي. وشملت أنشطة بناء القدرات الأخرى التعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومبادرة المجتمع المفتوح لغرب أفريقيا بشأن تَوَلِّي قادة المجتمعات المحلية إشراك المجتمعات المحلية في تعزيز موارد التراث وحمايتها، ومنحا دراسية لخبراء التراث لحضور حلقات دراسية عن التراث، وتنمية قدرات بعينها لدى البلدان النموذجية من خلال شريك تنفيذي، هو "تراث" (HERITAGE).

الفقرة ٢

(أ) النص

يحث اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على مواصلة تشجيع الدول الأعضاء على التعجيل بالجهود الرامية إلى الاعتراف بالإمكانات الاقتصادية لمواردها التراثية والاقرار بها وتوفير جزء كبير من ميزانيتها لحمايتها وإدارتها وتنميتها.

(ب) التقدم المحرز

في حزيران/يونيه ٢٠٢٢، قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم لبناء قدرات ٢١ من قادة المجتمع وخبراء التراث من ١٢ دولة عضوا في تعزيز وحماية الموارد التراثية لتحويل المجتمعات المحلية إلى أصحاب مصلحة إيجابيين. وبالإضافة إلى ذلك، دعمت اللجنة وضع مشروع إطار عمل لتوجيه قادة المجتمعات المحلية بشأن تعزيز وحماية موارد التراث.

الفقرة ٣

(أ) النص

يطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تواصل إشراك المؤسسات الرئيسية في القارة الأفريقية والمنظمات الدولية المشاركة في إدارة وتطوير وتمويل قطاع الفنون والثقافة والتراث، في التعاون على تنفيذ البرنامج بغية تعزيز المساهمة الاقتصادية للقطاع.

(ب) التقدم المحرز

بالتعاون مع أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين، بما في ذلك مفوضية الاتحاد الأفريقي، وصندوق التراث العالمي الأفريقي، والمركز الدولي لدراسة صيانة وترميم الممتلكات الثقافية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والمجلس الأطلسي، تهدف اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى تيسير المؤتمر السنوي لعام ٢٠٢٣ بشأن إدارة التراث في أفريقيا من خلال تجمعات التراث القارية المقرر تشكيلها بشأن القضايا ذات الصلة بالإدارة وتطوير وتمويل قطاع الفنون والثقافة والتراث.